

رغم المخاوف المتعلقة بالنمو

«الوطني»: اللقاحات وخطة بايدن التحفيزية تنعش الآمال الاقتصادية بالعالم

■ الأسـواق

المالية تتجاهل الاضطرابات السياسية الأمريكية وتصب تركيزها على إمكانية إقرار حزمة تحفيز مالي أكبر

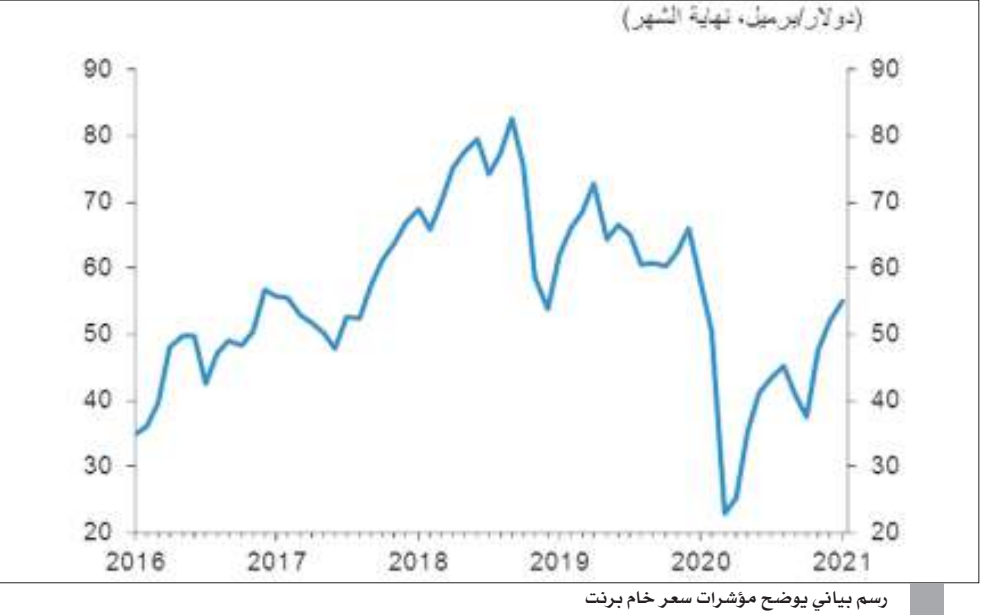
أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ«الوطني» أن الأسواق المالية تجاهلت إلى حد كبير الاضطرابات السياسية في الولايات المتحدة والتي انتهت بدء مجلس النواب إجراءات عزل الرئيس ترامب للمرة الثانية، واتجهت الأنظار بشكل أكبر نحو إمكانية طرح حزمة تحفيز مالي كبيرة الحجم في وقت مبكر من ولاية الرئيس المنتخب جو بايدن. وقد ساهم أيضا طرح اللقاحات المضادة لفيروس كوفيد19- في تعزيز معنويات السوق (وإن اقتصر ذلك إلى حد كبير حتى الآن على الدول المتقدمة مع اختلاف الوضع حسب الدولة)، مما قد يحد من الضغوط الاقتصادية خلال الأشهر المقبلة. كما واصلت الأسهم العالمية تحقيق مكاسب مع ارتفاع مؤشر ستاندر أند بورز الأمريكي بنسبة 4 % خلال فترة الشهر ونصف الشهر المنتهي في منتصف يناير، كما ارتفعت عائدات السندات الأمريكية القياسية. فيما استقرت أسعار مزيج خام برنت أيضا من الخفض الشديد للإمدادات السعودية وتوقعات أن يساهم تحسن معدلات النمو في تعزيز الطلب على النفط، إذ وصل سعره إلى أعلى مستوياته المسجلة في 11 شهرا عند 56 دولارا للبرميل ليمحو كافة الخسائر التي تكبدها خلال فترة الجائحة.

بايدن يستهدف التحفيز المالي المبكر قبل تنصيب جو بايدن كرئيس للولايات المتحدة في 20 يناير، ومع فوز الديمقراطي في سباق مجلس الشيوخ بجورجيا، مما منحه السيطرة الكاملة على مجلسي النواب والشيوخ بالكونجرس الأمريكي، يتحول الانتباه إلى سرعة إقرار وحجم حزمة التحفيز المالي اللازمة لدعم الاقتصاد الذي يعاني من تداعيات تفشي الفيروس. وكان الرئيس ترامب قد وقع على حزمة تحفيز مالي بقيمة 0.9 تريليون دولار (4 % من الناتج المحلي الإجمالي) في أواخر ديسمبر الماضي، والتي تضمنت إرسال شيكات مباشرة بقيمة 600 دولار للأمريكيين وتمديد إعانات البطالة حتى مارس المقبل وتوجيه 325 مليار دولار لدعم الشركات الصغيرة. إلا أنه من المقرر أن يتبع ذلك حزمة مالية بقيمة 1.9 تريليون دولار بمجرد تنصيب بايدن، بما في ذلك إرسال شيكات إضافية بقيمة 1400 دولار للمواطنين، وتمديد إضافي لمزايا البطالة، ومساعدة حكومات الولايات، والحكومات المحلية، وزيادة الحد الأدنى للأجور إلى 15 دولارا في الساعة.

وأبرز تقرير سوق العمل الصادر في ديسمبر جديد أداهه الضعيف ومدى الحاجة الملحة لاتخاذ إجراءات فورية لمعالجة الأوضاع، إذ انخفضت الوظائف غير الزراعية للمرة الأولى منذ أبريل وظل معدل البطالة مستقرا عند مستوى 6.7 %. بانخفاض كبير عن مستويات ذروة الأزمة التي بلغت حينها 14.8 %، إلا أن تلك المستويات ما زالت أعلى من نسبة 3.5 % المسجلة قبل الجائحة. وتتأمل المخاوف في أن تدهور سوق العمل سيضر بالإنفاق، مما يتسبب بدوره في انكماش اقتصادي، خاصة إذا تأخر إقرار حزم التحفيز أو كانت غير كافية. وعلى الرغم من ذلك، هناك ما يدعو للتفاؤل الحذر، إذ تركزت معظم خسائر الوظائف في ديسمبر في قطاع الترفيه والضيافة وهو الأكثر عرضة للتأثر بالجائحة. ومع بدء توزيع اللقاحات بشكل موسع في منتصف ديسمبر قد نشهد انخفاض عدد حالات الإصابة بالفيروس (هذا إلى جانب مساهمة عودة الطقس الأكثر



معدل التضخم في الصين



رسم بياني يوضح مؤشرات سعر خام برنت

- توصل الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة إلى اتفاق في اللحظة الأخيرة بما يضمن عدم فرض رسوم جمركية اقتصاد منطقة اليورو يعاني من الانكماش في ظل مخاوف من تباطؤ وتيرة طرح اللقاحات
- توقعات تحسن الاقتصاد الهندي في الربع الرابع من 2020
- ميزانية اليابان لعام 2021 تتجاوز تريليون دولار
- صعود أسعار النفط بفضل قرار السعودية خفض إنتاجها



معدل البطالة في الولايات المتحدة



التضخم وسعر الفائدة في الولايات المتحدة

القوي على الجوان في احداث بعض الانزعاج للسيطات، إذ أرتفعت العملة مؤخرا إلى أعلى مستوياتها المسجلة في عامين ونصف العام وصولا إلى 6.46 يوان صيني مقابل الدولار مما يعكس جزئيا ضعف الدولار، إلا أنه يعكس أيضا اقتناص المستثمرين لفرص الاستفادة من فروق أسعار الفائدة الصينية الناشئة عن ارتفاع أسعار السلع الصيني والأسواق الناشئة. وأنهى مزيج خام برنت تداولات عام 2020 عند مستوى 51.8 دولارا للبرميل، مقلصا نسبة الخسائر التي تكبدها خلال العام إلى 22 % بعد خسارة 71 % من قيمته منذ بداية عام 2020 حتى منتصف أبريل.

وكانت حزمة التحفيز المالي التي قدمها الرئيس الأمريكي المنتخب جو بايدن وانخفاض مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة مؤخرا بالإضافة إلى ضعف الدولار من العوامل التي ساهمت في تعزيز أسعار النفط. ويبدو أن القرار السعودي بتقليص إنتاجها بمقدار مليون برميل يوميا خلال شهري فبراير ومارس – والذي وصفه وزير الطاقة السعودي عبد العزيز بن سلمان بالخطوة الاستباقية لتجنب ضعف الطلب على النفط – يعتبر قرارا صائبا بالفعل، على الرغم من نظر بعض الأوساط إليه على أنه تشارك لتعويض الزيادات المحتملة لإنتاج أعضاء الأوبك وحلفائها. وتم السماح لروسيا بزيادة إنتاجها بمقدار 65 ألف برميل يوميا وكازاخستان بمقدار 10 ألف برميل يوميا خلال الشهرين المقبلين. وبصفة إجمالية، سينخفض إنتاج النفط العالمي بـ 850 ألف برميل يوميا في مارس، وبالنسبة للكويت والإمارات، سيقي الإنتاج عن مستوى 2.33 مليون برميل يوميا و2.63 مليون برميل يوميا على التوالي بعد أن زاد المعروض العالمي بـ 1.4 % في يناير وفقا لقرار الذي توصلت له الأوبك وحلفائها في ديسمبر الماضي، والذي أقر زيادة جماعية للإنتاج بواقع 500 ألف برميل يوميا اعتبارا من يناير. وتبدو توقعات الطلب للربع الأول من عام 2021 أكثر ضبابية، إذ من المتوقع أن يتراجع الطلب الأوروبي على وقود النقل بصفة خاصة بنسب أقل من توقعات نظراً لعمليات الإغلاق وبطء وتيرة طرح اللقاحات.

إلا أن موجة الطقس البارد التي تتاح نصف الكرة الشمالي قد تساهم في تعزيز الطلب على وقود التدفئة. وقد تقوم وكالة الطاقة الدولية في تقريرها القادم بتعديل توقعات نمو الطلب على النفط لعام 2021. وحاليا تشير تقديراتها إلى نمو الطلب على النفط بنحو 5.7 مليون برميل يوميا، في إشارة إلى تحسن التحسن مقارنة بالانخفاض المقدر لعام 2020 البالغ 8.8 مليون برميل يوميا.

الإجمالي في الربع الأول من عام 2021، وفقا لآراء المحللين. وستضيف تلك الخطوة إلى الأعباء المتزايدة التي يواجهها صانعي السياسات في إطار مساعيهم لتخفيف التداعيات الاقتصادية للجائحة.

تباطؤ وتيرة نمو قطاع التصنيع الصيني تباطأت وتيرة الأنشطة الصناعية في الصين خلال شهر ديسمبر، إذ تراجعت معدلات نمو كل من مؤشر مديري المشتريات الرسمي الصادر عن المكتب الوطني الصيني للاحصاء للشركات الحكومية الكبيرة (51.9) ومؤشر مديري المشتريات / Caixin Markit الذي يركز على الشركات الصغيرة (53.0)، مقارنة ببدء شهر نوفمبر نتيجة لضعف طلبات التصدير. إلا أن الانتعاش الاقتصادي في الصين بعد الجائحة ما يزال نشطا اقتصاديا بشكل أكبر لضعف طلبات التصدير. إلا أن الانتعاش الاقتصادي في الصين بعد الجائحة ما يزال نشطا اقتصاديا بشكل أكبر لضعف طلبات التصدير. إلا أن الانتعاش الاقتصادي في الصين بعد الجائحة ما يزال نشطا اقتصاديا بشكل أكبر لضعف طلبات التصدير. إلا أن الانتعاش الاقتصادي في الصين بعد الجائحة ما يزال نشطا اقتصاديا بشكل أكبر لضعف طلبات التصدير.

هذا العام التوقعات السابقة. وستواصل السياسة النقدية الترنجيب على دعم الانتعاش وتجنب انهاه تدابير التيسير النقدي بوتيرة سريعة على الرغم من إشارة السلطات إلى أن الانسحاب التدريجي لتدابير التحفيز المالي يعتبر أمرا وشيكا. وما يزال معدل التضخم منخفضا رغم ارتفاعه إلى 0.2 % على أساس سنوي في ديسمبر بعد تراجعها في نوفمبر على خلفية ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة. كما استقرت أيضا أسعار المنتجين في ظل ارتفاع أسعار السلع الأساسية، بعد أن أفضت عام 2020 بأكمله تقريبا في منطقة الانكماش. وأخيرا، تسبب الطلب

إلى منطقة الركود في الربع الأول من عام 2021 – إلا أن اتفاق النمو تبدو أكثر إيجابية. كما تم إطلاق حملة مبكرة ومكثفة لتبادل السلع للأطراف المختلفة، إلا أنه لا يذكر الكثير عن تبادل الخدمات، بما في ذلك قطاع الخدمات المالية الحيوي. وكجزء من الصفقة، تم إفراح المجال لكلا الطرفين لوضع الضوابط الربيع القادم، وقد نشهد حدوث انتعاش اقتصادي قوي بدءا من فصل الصيف بعد تقدير انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنحو 11 % في العام الماضي. ميزانية اليابان لعام 2021 أصدرت اليابان أول ميزانية تتخطى أكثر من تريليون دولار (107 تريليون ين) لعام 2021 في ظل مواجهة رئيس الوزراء يوشيهيدي سوجا ارتفاع حالات الإصابة بفيروس كورونا في حين تشكل مستوردات المملكة من الاتحاد الأوروبي حوالي 3 % من الناتج المحلي الإجمالي، ومن المتوقع حدوث بعض التأثيرات قصيرة المدى بما في ذلك ضرورة إجراءات التقشيط الجمركي على الحدود، في حين أن استبعاد التطرق إلى الخدمات المالية قد أدى بالفعل لملاحظة تزايد المبيعات على أسهم الشركات التي تتخذ من الاتحاد الأوروبي مقرا لها والتي حولت أنشطتها بعيدا عن لندن نظرا لعدم اعتراف الاتحاد الأوروبي بمبدأ «تكافؤ» المعايير التنظيمية في المملكة المتحدة. وقد يتم الاتفاق على مزيد من الصفقات الجانبية الخاصة بتجارة الخدمات خلال العام الحالي. وبصرف النظر عن السعي لصفقات التجارة الدولية الجديدة (والتي قد تتضمن في نهاية الأمر انضمامها لعضوية الشراكة عبر المحيط الهادئ)، فإنه من غير المرجح أن تشهد السياسة الاقتصادية للمملكة المتحدة تغييرات جذرية على المدى القريب وخاصة في ظل تركيز الحكومة على احتواء الجائحة. وفي هذا الصدد – فإنه على الرغم من الارتفاع القياسي لحالات الإصابة بالفيروس في أوائل يناير وفرض إجراءات إغلاق شديدة قد تعيد الاقتصاد

التجارة العالمية. وينص الاتفاق على عدم فرض رسوم جمركية وعدم تحديد حصص محددة لتبادل السلع للأطراف المختلفة، إلا أنه لا يذكر الكثير عن تبادل الخدمات، بما في ذلك قطاع الخدمات المالية الحيوي. وكجزء من الصفقة، تم إفراح المجال لكلا الطرفين لوضع الضوابط الربيع القادم، وقد نشهد حدوث انتعاش اقتصادي قوي بدءا من فصل الصيف بعد تقدير انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنحو 11 % في العام الماضي. ميزانية اليابان لعام 2021 أصدرت اليابان أول ميزانية تتخطى أكثر من تريليون دولار (107 تريليون ين) لعام 2021 في ظل مواجهة رئيس الوزراء يوشيهيدي سوجا ارتفاع حالات الإصابة بفيروس كورونا في حين تشكل مستوردات المملكة من الاتحاد الأوروبي حوالي 3 % من الناتج المحلي الإجمالي، ومن المتوقع حدوث بعض التأثيرات قصيرة المدى بما في ذلك ضرورة إجراءات التقشيط الجمركي على الحدود، في حين أن استبعاد التطرق إلى الخدمات المالية قد أدى بالفعل لملاحظة تزايد المبيعات على أسهم الشركات التي تتخذ من الاتحاد الأوروبي مقرا لها والتي حولت أنشطتها بعيدا عن لندن نظرا لعدم اعتراف الاتحاد الأوروبي بمبدأ «تكافؤ» المعايير التنظيمية في المملكة المتحدة. وقد يتم الاتفاق على مزيد من الصفقات الجانبية الخاصة بتجارة الخدمات خلال العام الحالي. وبصرف النظر عن السعي لصفقات التجارة الدولية الجديدة (والتي قد تتضمن في نهاية الأمر انضمامها لعضوية الشراكة عبر المحيط الهادئ)، فإنه من غير المرجح أن تشهد السياسة الاقتصادية للمملكة المتحدة تغييرات جذرية على المدى القريب وخاصة في ظل تركيز الحكومة على احتواء الجائحة. وفي هذا الصدد – فإنه على الرغم من الارتفاع القياسي لحالات الإصابة بالفيروس في أوائل يناير وفرض إجراءات إغلاق شديدة قد تعيد الاقتصاد

الجديد ذا مصداقية.. الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة يعاني اقتصاد منطقة اليورو من عودة وتيرة التباطؤ على خلفية إعادة فرض تدابير الإغلاق المشددة لمنع تفشي الجائحة وارتفاع اعداد المرضى بالمستشفيات حتى مع بدء طرح اللقاحات. وظلت قراءة مؤشر مديري المشتريات المركب أقل من مستوى 50 ، إذ بلغت 49.1 في ديسمبر (وإن كانت أعلى من المستويات المسجلة المحلي الماضي البالغة 45.3)، وتراجعت المعدلات في فرنسا (49.5) وإسبانيا (48.7) وإيطاليا (43.0). وذلك على الرغم من نموها في ألمانيا (52.0)، إذ استقادت تلك الأخيرة من القوة النسبية لقطاع التصنيع مقابل الخدمات. وتشير التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض بنسبة تتراوح ما بين 2-3 % على أساس ربع سنوي في الربع الرابع من عام 2020 ويمكن أن ينخفض بقية هذا المستوى أو حتى ينخفض مرة أخرى في الربع الأول من عام 2021، مع تعليق إجراءات التقشيط الجمركي على الحدود، في حين أن استبعاد التطرق إلى الخدمات المالية قد أدى بالفعل لملاحظة تزايد المبيعات على أسهم الشركات التي تتخذ من الاتحاد الأوروبي مقرا لها والتي حولت أنشطتها بعيدا عن لندن نظرا لعدم اعتراف الاتحاد الأوروبي بمبدأ «تكافؤ» المعايير التنظيمية في المملكة المتحدة. وقد يتم الاتفاق على مزيد من الصفقات الجانبية الخاصة بتجارة الخدمات خلال العام الحالي. وبصرف النظر عن السعي لصفقات التجارة الدولية الجديدة (والتي قد تتضمن في نهاية الأمر انضمامها لعضوية الشراكة عبر المحيط الهادئ)، فإنه من غير المرجح أن تشهد السياسة الاقتصادية للمملكة المتحدة تغييرات جذرية على المدى القريب وخاصة في ظل تركيز الحكومة على احتواء الجائحة. وفي هذا الصدد – فإنه على الرغم من الارتفاع القياسي لحالات الإصابة بالفيروس في أوائل يناير وفرض إجراءات إغلاق شديدة قد تعيد الاقتصاد

دفئا) مما قد يمدد الطريق لإعادة التوظيف في القطاع خلال الأشهر المقبلة ويحد بدوره من المخاطر التي يتعرض لها الطلب. ويشير الأداء المميز للأسهم الأمريكية (+4 % في 1.5 شهر الممتدة حتى منتصف يناير) وارتفاع عائدات سندات الخزانة الأمريكية (ارتفاع عائدات السندات لأجل 10 سنوات بمقدار 26 نقطة أساس إلى 1.10 %) إلى تهية الأسواق بالفعل لمناخ اقتصادي أفضل.

ويبدو أن مجلس الاحتياطي الفيدرالي يستعد في الوقت الحالي للإبقاء على سياساته النقدية دون تغيير بعد أن قام بقيمة تقارب 120 مليار دولار في العام الماضي بخفض أسعار الفائدة إلى حوالي الصفر تقريبا والتزم ببرنامج شراء السندات بطرح المزيد من الحوافز المالية، وإذا تم ذلك بالفعل خلال الأشهر المقبلة فقد تقل الحاجة لإقرار المزيد من تدابير التيسير النقدي. وفي واقع الأمر، يرى بعض المحللين أن الاحتياطي الفيدرالي قد يبدأ في التراجع عن سياساته التحفيزية في وقت لاحق من العام الحالي على أقرب تقدير، إذ أدى طرح اللقاحات والسياسات التيسيرية وعودة الإنفاق مرة أخرى مع تلاشي آثار الفيروس إلى حدوث تعافي اقتصادي قوي مع إمكانية ارتفاع معدل التضخم. ووفقا لقراءة مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي، الذي بقي في ديسمبر عند مستوى 1.6 %، على أساس سنوي. واعترض مسؤولو الاحتياطي الفيدرالي مؤخرا على تلك التلميحات، وصرح الرئيس جاي باول أنه لن يتم رفع سعر الفائدة في أي وقت قريب، ولن يحدث ذلك حتى ظهور إشارات واضحة على ارتفاع معدلات التضخم. وتشير البادرة الجديدة التي تتمثل في استخدامهم لتحمل مستويات تضخم تفوق نسبة 2 % لفترة من الوقت إلى إعطائهم مجالا أوسع للمناورة بصفة عامة. وأضاف باول «... سيحتاج العامة لرؤيتنا نسج للتضخم بالتحرك أعلى من 2 % لفترة من الوقت قبل أن يتم اعتبار الإطار